



جامعة الجميع الذكية
EVERYONE'S SMART UNIVERSITY

Everyone's Smart University

Project (Spring 2021)

Student Name	Mamdouh Nasser Alomairi	اسم الطالب
Students I.D	2021200241	الرقم الجامعي

Section

Master

Date

18 / 03 / 2021.

Course Code

(PMG506)

Advanced project Management

أثر التشريعات على مشروع شبكة طرق و جسور

Introduction. ١

من طبيعة المشروع هي عدم اليقين (uncertainty) من النتائج و من مستقبل المشروع و مع ذلك فمن المعروف في التشريعات أنها تصدر بشكل مفاجئ و مستمر و في كل فترة تظهر تشريعات جديدة أو تغيير في التشريعات الحالية ، وذلك بحسب سياسات و اجراءات الدولة التي يقام فيها المشروع ، اذ ان المشاريع الهندسية في كثير من البلدان لها شروط حددتها التشريعات القانونية و هي بطبيعة الحال مجموعة من اللوائح و القوانين التي وضعت لأهداف معينة و قد تكون ذات أثر سلبي أو ايجابي على المشروع بحسب طبيعة المشروع و موقعه و نوعه ، الامر الذي يتطلب منا الامتثال و الالتزام بهذه القوانين و اللوائح و معالجة مثل هذه القضايا في المشروع حال وقوعها.

عدم الالتزام و الامتثال للتشريعات و اللوائح يعتبر من مخاطر الامتثال (compliance risks) و يؤثر على المشروع حيث انها تسبب تأخير أو فشل المشروع في حال عدم معالجة هذه القضايا فهي مهمة للغاية لاستمرارية و نجاح المشروع. {1}

٢.١ من العوامل المؤثرة المحيطة بالمشروع :

Enterprise Environmental Factors (EEF) ١.٢.١

هذه العوامل قد تؤثر على المشروع منها على سبيل المثال: معايير الحكومة أو القطاعية مثل (معايير الصحة و السلامة - معايير المنتج - معايير الجودة - الانظمة و القوانين - ظروف السوق - أسعار صرف العملات - بيئة العمل).
القيود التنظيمية و القانونية و ظروف السوق و البيئة المؤسسية و الحالة السياسية و اطار الحوكمة التنظيمية بالإضافة الى الاهداف الاستراتيجية و التشغيلية للمؤسسة و توقعات أصحاب المصلحة و حدود المخاطر.

Organizational Process Assets (OPA) ٢.٢.١

الموجودات التنظيمية للمؤسسة قد تؤثر على المشروع منها على سبيل المثال: العمليات و الاجراءات القياسية المؤسسية و نطاق حوكمة المحفظة و البرامج و المشاريع و طرق الرقابة و الابلاغ. {2}

Literature Review . ٢

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت الى أهم التشريعات التي قد تؤثر على المشروع بشكل سلبي أو ايجابي ، سوف نذكر بعض من هذه الدراسات في هذا البحث و مدى الاستفادة منها في تحليل و معالجة أثر هذه التشريعات على المشروع.

١.٢ التشريعات الخاصة بنظام الصحة و السلامة المهنية

عندما بدأت الثورة الصناعية في العالم و عمل البشر على الآلات بدون وعي لثقافة الصحة و السلامة أدى ذلك الى وقوع حوادث العمل من وفاة ، اصابات خطيرة ، و لكثرة حوادث العمل تم صدور تشريعات و قوانين تلزم المشاريع بتحسين ظروف العمل ، جاء ذلك بتحريك الجهات الدولية للحد من هذه الاشكالية من خلال عقد الاجتماعات الدولية و الخروج بلوائح و أنظمة تهتم بحماية عناصر الانتاج الثلاثة (القوى العاملة – المعدات – وسائل الانتاج) و بتفاعل واستجابة المنظمات و المشاريع التي تعمل في بيئة الصناعات والانشاءات و ذات العلاقة بهذه التشريعات انعكس ذلك على توفير بيئة عمل امنه مما يؤدي الى تحسين الاداء و زيادة الانتاجية. {3}

٢.٢ التشريعات المالية

صدور تشريعات مالية جديدة أو معدلة ذات أثر سلبي لها أثر كبير على المشروع خاصة أثناء الوقت الراهن مما يعيشه العالم من آثار جائحة فيروس كورونا قد تعثر مراحل العمل من حيث زيادة الضرائب و الرسوم و اقتطاعات التأمين الاجتماعي و التأمين الصحي كما تتمثل أيضا في انخفاض سعر العملة و التذبذب و التأخير في الموافقة على مطالبات المقاول و اصدار شهادات الدفع و الاقتراع من الدفعات ، كل ذلك يؤثر على المقاول مما يؤدي الى تعثر المشروع و التأخير في تسليمه في الوقت المحدد و ضمن المواصفات المطلوبة. {4}

٣.٢ التشريعات الخاصة بإعطاء الموافقات و التراخيص المتعلقة بأعمال المشروع

هناك العديد من المشاريع واجهت عقبات و تعثر بسبب التأخير في اعطاء التصاريح اللازمة لبعض أنشطة المشروع أو التأخر في الموافقة عليها، كما تتمثل أيضا في تأخر الموافقات أو رفض الخطط المقدمة، بالإضافة الى تعديل التشريعات المتعلقة بالحصول على التراخيص و التصاريح اللازمة بنفس قطاع عمل المشروع مما يؤدي ذلك بتأثر المشروع أدى ذلك الى تحرك أصحاب المصلحة بين جميع الجهات ذات العلاقة الى دراسة و تحليل سبب هذه الاشكاليات و العمل على وضع حلول لها.

٣. METHODOLOGY

بناء على الدراسات السابقة ان التشريعات لها آثار على المشروع ، و كمدبر للمشروع سوف أعمل على معرفة و تحديد متطلبات التشريعات الداخلية للشركة لتفاديها من خلال الاستفادة من الدروس السابقة و قاعدة البيانات و التوجيهات العامة و (Templates) و السياسات و الاجراءات الخاصة بالشركة ، و معرفة و تحديد متطلبات التشريعات الخارجية المتعلقة بسياسات و اجراءات الدولة في وقت مبكر ، التي قد تؤثر على المشروع و دراستها و تحليلها و مدى أثرها على المشروع ، و بما أن هذه التشريعات خارج السيطرة و لا نستطيع تغييرها يجب علينا وضع تلك التشريعات في الحسبان و التعايش و التكيف معها من خلال الالتزام و الامتثال الكامل لتلافي أثارها على المشروع ، باستخدام الادوات المناسبة في ادارة المشاريع.

١.٣ Expert Judgment

قد يكون من الملائم أن يتم الاستعانة بالخبراء الذين لديهم مهارات و معرفة بالتشريعات المتعلقة بطبيعة بيئة المشروع.

٢.٣ Political Awareness

لا تخلو بيئة العمل من وجود بعض السياسات غير المفصح عنها أو بعدم المعرفة بها و هي متعلقة بثقافة المكان و هي تعتمد على المهارات الشخصية و مهارات فريق العمل لتساعدنا على اكتشاف و استنتاج تلك السياسات و التعامل معها لضمان سير أعمال المشروع بما لا يتعارض مع تلك السياسات.

٣.٣ Contingent Response Strategies

و هي من استراتيجيات الاستجابة الممكن استخدامها للمخاطر التي تتمثل بمخاطر الامتثال في حال وقوعها و التي تؤثر على المشروع و ذلك من خلال تنفيذها مع ظهور أي تشريعات غير متوقعة و تتضمن (Contingent Actions) هذه الاجراءات تتمثل في وضع احتياطات زمنية أو مالية يستفاد منها.

٤.٣ Data Analysis

هذه العملية مفيدة و تشمل أدوات كثيرة للتحليل و دعم اتخاذ القرار و ممكن استخدامها، منها على سبيل المثال (Trend Analysis – Root Cause Analysis – Cost Benefit Analysis – Alternatives Analysis).

٤. RESULTS

١.٤ يجب وجود المعرفة و الالمام بالتشريعات و القوانين الخاصة بطبيعة عمل المشروع و تشريعات الدولة التي يقام فيها المشروع.

٢.٤ الامتثال و الالتزام الكامل لقوانين الصحة و السلامة المهنية لمنع وقوع حوادث و اصابات العمل.

٣.٤ وجود عوائق لبعض مناطق العمل من أشجار حرجية و ثمرة تقع ضمن جسم الطريق ، و ذلك يتطلب الحصول على الموافقات اللازمة لإزالتها أو تعديل تصميم المسار و التأخر في ذلك قد يؤثر على المشروع.

٤.٤ الحاجة لاستملاك أجزاء كبيرة لمسار و حرم الطريق المصمم بعرض (٦٠) متر ، مما يحتاج الى عملية استملاك و هي عملية ادارية قد تكون طويلة لأنها تخضع للتشريعات المتعلقة بتعويض أصحاب الملكيات الخاصة ، و كذلك تنفيذ بعض الأعمال ضمن الاملاك الخاصة و خاصة مداخل و مخارج العبارات.

٥. DISCUSSION

تواجه المشاريع في قطاع المقاولات (Legislation risk) خلال جميع مراحل المشروع من البداية الى اغلاق المشروع ، وهي احتماليه وقوع حدث غير مرغوب فيه و في حال وقوعها قد تؤثر على المشروع و تؤدي الى تعثر المقاول ، و من أسباب التعثر في المشروع تعود الى حدوث تغيير في التشريعات و تغيير الأسعار و التأخر في أخذ الموافقات اللازمة للبدء في بعض أنشطة المشروع ، و عدم الالتزام بتشريعات الصحة و السلامة المهنية ، و مع ذلك فمن المعروف أنه يمكن القضاء على (Legislation risk) من خلال الامتثال و الالتزام الكامل و التكيف و التعايش مع التشريعات الجديدة أو المعدلة ، و ضرورة عدم طرح عطاء أو جزء من المشروع الى مقاول باطن الا بعد الحصول على الموافقات و التراخيص اللازمة حتى لا تؤثر على المشروع مما يؤدي ذلك الى تجاوز أثر التشريعات و نجاح سير أعمال المشروع.

6. REFERENCES

1.Paul Hopkin, Fundamentals of Risk Management,5th Edition.

٢.محترف ادارة المشاريع./ ناصر ابراهيم سعد المحميد الرياض ، ١٤٤٠هـ.

٣.الاتفاقيات و التشريعات الخاصة بنظام الصحة و السلامة المهنية.أ.مشان عبدالكريم/جامعة بوضياف سبتمبر ٢٠١٨.

٤.أسباب التعثر في المشاريع الانشائية. د. ممدوح محمد الرشيدات. استاذ مساعد جامعة البلقاء. الاردن.